



اتحاد المغرب العربي  
الاتحاد الدولي للاتصالات  
الأمانة العامة

اجتماع خبراء بلدان المغرب العربي  
حول التوافقية وقابلية التشغيل البيني  
(Conformité et Interopérabilité)  
(Conformity and Interoperability)  
في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

(الأمانة العامة، 23-25/11/2015)

اجتماع خبراء بلدان المغرب العربي  
حول التوافقية وقابلية التشغيل البيني  
في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات  
(الأمانة العامة، 23-25/11/2015)

بدعوة من الامانة العامة لاتحاد المغرب العربي و بالتعاون مع الاتحاد الدولي للاتصالات (المكتب الاقليمي العربي بالقاهرة) انعقد بمقرها بالرباط اجتماع خبراء بلدان المغرب العربي حول التوافقية وقابلية التشغيل البيني في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات خلال الفترة من 23 إلى 25 نوفمبر 2015، برئاسة السيد عبد الحكيم سالم بن صالح، ممثل دولة ليبيا وبمشاركة خبراء عن كافة الدول المغاربية وخبراء عن الاتحاد الدولي للاتصالات (مرفق: رقم 01).

في بداية الاجتماع، رحب السيد لطفي سبوعي، مدير إدارة البنية الأساسية بالأمانة العامة باسم معالي السيد الحبيب بن يحيى، الأمين العام لاتحاد المغرب العربي، بالمشاركين حيث اسدى الشكر الموصول اليهم على تلبيتهم للدعوة، كما توجه بالشكر الجزيل إلى الاتحاد الدولي

للاتصالات ممثلا بالمكتب الإقليمي العربي بالقاهرة على الجهود التي بذلت من أجل تنظيم هذا الاجتماع.

وقد اشار السيد لطفي سبوعي، في كلمته الافتتاحية إلى أن هذا اللقاء يندرج في إطار تنفيذ برنامج التعاون الذي تضمنته مذكرة التفاهم الموقععة بين اتحاد المغرب العربي والاتحاد الدولي للاتصالات (بالرباط يوم 28 أوت 2015) و أيضا في إطار تنفيذ التوصيات الصادرة عن الورشة الخاصة بالتوافقية وقابلية التشغيل البيئي لشبكات وأجهزة وأنظمة الاتصالات بدول المغرب العربي المنظمة بمركز الدراسات والبحوث للاتصالات بتونس في الفترة من 09 إلى 11/12/2014.

من جهته وجه المهندس صلاح الدين معرف، نائب المدير الاقليمي والمستشار الأول للمكتب الإقليمي العربي للاتحاد الدولي للاتصالات، الشكر والثناء إلى معالي السيد الحبيب بن يحيى الأمين العام لاتحاد المغرب العربي على استضافة هذا الاجتماع وأوضح في هذا الصدد بأن هذا اللقاء المغاربي يشكل فرصة للتباحث وتبادل الآراء حول أنجح السبل لتوطيد التعاون في هذا المجال بين بلدان المغرب العربي مؤكدا على استعداد الاتحاد لمواصلة دعم المجهودات المبذولة في هذا المجال.

وفي هذا السياق، أشار المهندس صلاح الدين معرف إلى مشروع الوثيقة الخاصة بالإعتراف المتبادل وخارطة الطريق الواجب اتباعها من أجل تطوير التعاون الجهوي في مجال التوافقية وقابلية التشغيل البيئي.

كما أكد ممثلو البلدان المغاربية على الأهمية التي يكتسيها هذا اللقاء الجهوي للإطلاع على مختلف التجارب الدولية الخاصة بهذا المجال وكذا الوقوف على آخر التطورات ذات العلاقة بالجوانب القانونية والمسائل العملية للتوافقية والتشغيل البيئي.

وفي هذا الإطار قدم المشاركون توضيحات تخص القوانين المحلية التي تنظم هذا القطاع وكذلك نوعية المختبرات الموجودة في المنطقة.

من جهته قدم السيد ريكردو بسيريني، خبير الاتحاد الدولي للاتصالات بجنيف عروض تقنية مفصلة شملت خمس محاور هي:

- المبادئ التوجيهية لتقييم التوافقية وإنشاء المختبرات المتخصصة في مختلف مناطق العالم؛
- المبادئ التوجيهية لتسهيل تنفيذ وإدارة اتفاقيات الاعتراف المتبادل؛
- دراسة الجدوى الخاصة بمراكز اختيار المطابقة؛
- وضع أنظمة التوافقية والتشغيل البيئي: المبادئ الأساسية؛
- وضع أنظمة التوافقية والتشغيل البيئي: المبادئ الكاملة.

ولمعرفة الوضع الحالي في هذا القطاع الذي يعتبر مهم بالنسبة لحماية الأشخاص وكذلك اقتصاديات البلدان المغاربية، قدم السيد كريم الوكيل، خبير معتمد لدى الاتحاد الدولي للاتصالات ملخصا يتعلق بالدراسة التي أنجزها الاتحاد، السنة الماضية حول البنية الأساسية والمنظومة القانونية في مجال التوافقية والتشغيل البيني في البلدان المغاربية وحسب المعطيات المقدمة :

- إن المنطقة لا تتوفر بما فيه الكفاية على مخابر التجارب الخاصة بالأجهزة الراديوية و أنظمة الاتصالات وفقا للمبادئ والأسس المسطرة من قبل الاتحاد الدولي للاتصالات؛
- لا يوجد تطابق في القوانين المسيرة لهذا المجال في المنطقة المغاربية؛
- نقص في سياسة التكوين الجامعي في هذا المجال؛
- غياب التوعية الكافية بهذا الموضوع من قبل الهيئات السياسية وحتى بالنسبة للمستهلك المغاربي.

كما قدم نفس الخبير عرضا حول التجربة التونسية في مجال التوافقية والتشغيل البيني وبعض التجارب الأخرى على المستوى الدولي.

وقد انصب اهتمام جميع المشاركين خلال هذا الاجتماع على ثلاثة محاور أساسية ستشكل أرضية صلبة لبعث تعاون مغاربي مثمر في

مجال التوافقية والتشغيل البيئي (حسب التوصيات المتضمنة في المرفق رقم 02) وذلك حسب الآتي:

### 1- اقتراح انشاء وتحديد مهام فريق العمل المغربي

في إطار مناقشة هذا الموضوع، أوضح ممثل الأمانة العامة للاتحاد بأنه يمكن إنشاء هذا الفريق ضمن مهام اللجنة المغربية لتكنولوجيات الاتصال والمعلومات التي تنشط بدورها تحت اشراف المجلس الوزاري المغربي المكلف بالبريد وتكنولوجيات الاتصال.

وفي هذا الاطار، أوصى المشاركون بأن يمثل الخبراء الحاضرون في هذا الاجتماع النواة الأساسية لفريق العمل المغربي المختص في هذا المجال علي أن يدعم عند الاقتضاء بممثلين عن الوزارات المعنية والجهات الرسمية المختصة بإصدار شهادات المطابقة وكذلك الجهات المسؤولة على المخابر (يجب الإشارة الى أن مهام هذا الفريق محددة في المرفق رقم 02).

وفي هذا السياق، ستقوم الأمانة العامة للاتحاد بصياغة مشروع النظام الداخلي الخاص بفريق العمل المغربي وتوزيعه على الدول الأعضاء لإثرائه واعتماده مباشرة بعد انشاء هذا الفريق.

ومن جهة أخرى، أكد الحاضرون على أهمية مرافقة الاتحاد الدولي للاتصالات فريق العمل المغربي في نشاطاته المستقبلية.

## 2- خريطة الطريق المستقبلية:

أوصى المشاركون بضرورة بعث قاعدة للبيانات على مستوى اتحاد المغرب العربي، حول التوافقية والتشغيل البيئي تشمل:

- قائمة البيانات الخاصة بالمقاييس وطرق الاختبار والقيس؛

- قائمة المخابر

سيقوم الاتحاد الدولي للاتصالات بمساعدة البلدان الاعضاء وكذلك

الامانة العامة للاتحاد لإنشاء هذه القاعدة للبيانات.

## 3- مشروع اتفاقية أو منظومة مغربية خاصة بالاعتراف المتبادل

من جهته قدم السيد أندي خوان خبير بالاتحاد الدولي للاتصالات عرضا مفصلا حول نموذج اتفاقية للإعتراف المتبادل في هذا المجال (مرفق رقم 03) والتي تمثل وثيقة عمل معتمدة في عديد المناطق الأخرى والتي يمكن الاستئناس بها لإعداد اتفاقية مغربية في هذا المجال.

وبالنظر لأهمية الموضوع، فقد أوصى المشاركون بضرورة أن يوافي فريق العمل الأمانة العامة للاتحاد بملاحظاته واقتراحاته بهذا الخصوص في أقرب الآجال.

وقد طلب المشاركون من الاتحاد الدولي للاتصالات المساعدة في إصدار نسخة من مشروع الاتفاقية باللغة العربية.

من جهة أخرى، اقترح المشاركون عقد الاجتماع القادم خلال الربع الثاني من سنة 2016.

وفي ختام هذا الاجتماع أشاد المشاركون بالروح الأخوية والإيجابية التي سادت المناقشات وأعربوا عن شكرهم وتقديرهم للأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي والاتحاد الدولي للاتصالات على التسهيلات التي تم توفيرها لإنجاح هذا الاجتماع.



حرر بالرباط، بتاريخ 2015/11/25.

عن الجمهورية التونسية

نوفل بن سعيد

عن المملكة المغربية

سارة بلميل

عن الجمهورية الإسلامية الموريتانية

عبد الله محم سيد

عن دولة ليبيا

عبد الحكيم بن صالح

عن الجمهورية الجزائرية

الديمقراطية الشعبية

منصور بن العامر

اتحاد المغرب العربي

(مرفق: 01)

الأمانة العامة

قائمة المشاركين في

اجتماع خبراء بلدان المغرب العربي  
حول التوافقية وقابلية التشغيل البيئي  
في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

( الأمانة العامة ، 23-25/11/2015 )

#### دولة ليبيا

السيد عبد الحكيم بن صالح: مندوب من القنصلية العامة لدولة ليبيا بالمملكة المغربية ؛  
السيد عبد الكريم فضل: مندوب من القنصلية العامة لدولة ليبيا بالمملكة المغربية.

#### الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

السيد منصور بن العامر: رئيس دراسات بوزارة البريد وتكنولوجيا الاعلام و الاتصال.

#### الجمهورية التونسية

السيد نوفل بن سعيد: المدير العام لمركز الدراسات والبحوث للاتصالات.

#### المملكة المغربية

الآنسة سارة بلميل: إطار بمديرية الاقتصاد الرقمي بوزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الرقمي؛  
السيدة سعاد رحالي: مهندسة عامة بمديرية أنظمة المعلومات بوزارة التجهيز والنقل واللوجستيك؛  
السيد ابراهيم خضير: رئيس قسم الموافقات والرخص بالوكالة الوطنية لتقنين  
المواصلات؛

السيد نوفل شكري : رئيس مصلحة بالوكالة الوطنية لتقنين المواصلات؛  
السيد نور الدين بن خليل: المدير العام المساعد للوكالة الوطنية لانعاش التشغيل والكفاءات؛  
السيدة هند بوبية : رئيسة مصلحة للوكالة الوطنية لانعاش التشغيل والكفاءات؛

### الجمهورية الإسلامية الموريتانية

السيد عبد الله محم سيد: مدير الاتصالات والبريد بسلطة التنظيم؛

### الاتحاد الدولي للاتصالات

السيد صلاح الدين معرف: مستشار أول المكتب الإقليمي العربي للاتحاد الدولي للاتصالات؛  
السيد ريكاردو بسريني : رئيس قسم تنمية الشبكات بالاتحاد الدولي للاتصالات؛  
السيد أندي خوان: خبير بالاتحاد الدولي للاتصالات؛  
السيد كريم الوكيل: خبير معتمد لدى الاتحاد الدولي للاتصالات.  
السيد الشيخ التجاني أداغ: مقرر للمسالة 4/2 للمطابقة وقابلية التشغيل البيئي.

### الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي:

السيد لطفي سبوعي : مدير/ إدارة البنية الأساسية؛  
السيد فوزي عقل: رئيس قسم/ إدارة البنية الأساسية؛  
السيد حسان البوطي : خبير/ إدارة البنية الأساسية؛  
السيدة إلهام الهمادي: موظفة إدارية /إدارة البنية الأساسية.